



تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد

(العدد رقم ٤) ٤ رمضان ١٤٤١هـ - ٢٧ إبريل، ٢٠٢٠م

المُحرران: سعود السرحان ومارك طومسون

في هذا العدد

التعليق والتحليل

نظرة عامة
الوضع الحالي

أثر جائحة كورونا على العقود:
وجهة نظر قانونية
كمال حسين شكري



فيروس كورونا يُثيرُ الصراعَ
التنافسيّ في إيران
سانام فاكيل



هل ستُعزّز روسيا موقفها العالمي
خلال جائحة فيروس كورونا وبعدها؟
أليكسي كلينيكوف



وفي الواقع، انتهجت الحكومات في إجراء اختبارات فيروس كورونا أساليب مختلفة؛ ففي بعض الأماكن، كان هناك اعتراف مبكر بالحاجة إلى تطوير الاختبارات، وتوفير معدات الاختبار بأعداد كافية تُمكن من كبح انتشار الوباء. على سبيل المثال، أفادت صحيفة الجارديان أن أحد العلماء في برلين، أوليفير لاندت، اكتشف مبكراً في أوائل يناير ٢٠٢٠م التشابه مع متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس)، الناجمة عن الفيروس التاجي (سارس)، وأدرك أن هناك حاجة إلى أدوات اختبار. وفي الحقيقة، سرعان ما استوعبت بعض الدول، مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية، التهديد؛ وكان صنيح تلك الدول (تابع إلى ص ٢)

يجب أن تكون «العمود الفقري» في الاستجابة العالمية لجائحة فيروس كورونا. وشدد غيبريسيوس على أن الطريقة الأكثر فاعلية للوقاية من العدوى وإنقاذ الأرواح، هي كسر سلاسل انتشار الوباء. إلا أن تحقيق ذلك بفاعلية يتطلب من الحكومات إجراء اختبارات واسعة، وتطبيق حجر صحي على الأفراد إذا لزم الأمر. وأشار غيبريسيوس إلى أنه «لا يمكنك مكافحة حريق وأنت معصوب العينين؛ كذلك لا يمكننا إيقاف هذا الوباء إذا كنا لا نعرف المصابين به. وإن كان من رسالة بسيطة نُوجِّهها إلى جميع البلدان، فنقول: الاختبار، ثم الاختبار، ثم الاختبار». ومع تزايد تفشي الوباء، نجحت بعض البلدان في إجراء الاختبارات أكثر من غيرها.

نظرة عامة الوضع الحالي

في ١٦ مارس، أكد تيدروس أدهانوم غيبريسيوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، أنه لم تُتخذ الإجراءات العاجلة اللازمة المتعلقة بزيادة معدلات الاختبارات، والحجر الصحي، وتتبع المخالطين، وهي إجراءات - وفقاً لمنظمة الصحة العالمية -

أحدث إحصاءات فيروس كورونا بتاريخ: (٢٦/٤/٢٠٢٠م)

إحصاءات الدول:

يمكن الاطلاع على أحدث الإحصاءات عن الحالات المؤكدة والوفيات وحالات التعافي في بلدانٍ بعينها على هذين الموقعين:

<https://coronavirus.jhu.edu/map.html>
www.worldometers.info/coronavirus/

المملكة العربية السعودية:

في ٢١ أبريل، أعلنت الصحافة السعودية أن الحكومة راجعت مواعيد حظر التجول المتعلقة بفيروس كورونا لشهر رمضان المبارك؛ ما سيسمح للمواطنين والمقيمين بمغادرة منازلهم للضرورات بين الساعة ٩ صباحاً و٥ مساءً. علاوةً على ذلك، عُلِّقت جميع الصلوات للجمهور داخل المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي بالمدينة المنورة خلال شهر رمضان، في إجراء احترازي ضد انتشار فيروس كورونا.

حالات التعافي: ٢٣٥٧

الوفيات: ١٣٩

الحالات المؤكدة: ١٧٥٢٢

إذا كنت مهتماً بالإسهام في التقارير المستقبلية، فيرجى إرسال عرض مُوجز لموضوعك المقترح إلى الدكتور مارك طومسون على البريد الإلكتروني:

mthompson@kfcris.com

محلاً الإعجاب؛ لإجرائها اختباراتٍ واسعة النطاق لمواطنيها للحدّ من انتشار الفيروس. مثالاً آخر: ففي منتصف أبريل، في المملكة العربية السعودية، اكتُشف ٧٦٪ من الحالات المسجلة حديثاً من خلال جهود المملكة في الاختبارات الميدانية.

يُشير الفريقُ البحثي في «عالمنا في بيانات» (Our World in Data) - وهو منشورٌ علميٌّ على شبكة الإنترنت يُركّز على المشكلات العالمية الكبيرة - إلى أن الاختبارَ يُعدُّ نافذةً على الوباء وكيفية انتشاره. ويرى الفريقُ أنه من دون إجراء اختبار، لا تُوجد طريقةٌ لفهم

الوباء والمخاطر التي يُمثّلها في مجموعاتٍ سكانية مختلفة. هذه البيانات مهمةٌ إذا كانت الحكوماتُ ستقيّمُ بدقةٍ التدخلات التي يجب تنفيذها، ومن بينها التدخلات الباهظة التكاليف؛ مثل التباعد الاجتماعي، وإغلاق مناطق وصناعات بأكملها.



فيروس كورونا أم كوفيد-١٩؟

يبدو أن كثيراً من الناس يخلطون بين اسمين يُستخدمان لوصف الوباء الحالي؛ ففي الصحافة الدولية، يُستخدم الاسمان «فيروس كورونا» و«كوفيد-١٩» بالتبادل أحياناً؛ مما يزيد الأمر لبساً. تُعرّف منظمة الصحة العالمية الفيروسات التاجية (كورونا) بأنها عائلة كبيرة من الفيروسات التي تُسبّب أمراضاً تتراوح من نزلات البرد العادية إلى الأمراض الأكثر حدّةً. ويأتي الاسم من الكلمة اللاتينية «Corona» (كورونا)، التي تعني «التاج» أو «الهالة»، والتي تُشير إلى شكل جسيم الفيروس عند عرضه تحت المجهر. بالإضافة إلى ذلك، تُشير منظمة الصحة العالمية إلى أن الفيروسات التاجية، هي فيروساتٌ حيوانية؛ ما يعني أنها انتقلت من الحيوانات إلى البشر. أما (كوفيد-١٩) فهو المرضُ الناجم عن «فيروس كورونا المستجد» الذي نشأ في مدينة «ووهان» الصينية. ولذلك، تقول منظمة الصحة العالمية: إنها تُشير في بياناتها إلى هذا الفيروس التاجي بعناية باسم «الفيروس المسؤول عن (كوفيد-١٩)».

التعليق والتحليل

يأتي هذا التقريرُ الأسبوعيُّ لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في وقتٍ حرج. وقد استجابت الحكوماتُ للوباء المتزايد من خلال تطبيق الحجر الصحي وحظر التجوُّل و«الإغلاق»، الأمر الذي يُؤثِّرُ على الاقتصادات الوطنية وأنماط حياة الملايين من الناس. ومن ثمَّ، فإننا نهدفُ في هذا التقرير الأسبوعي إلى مقابلة مجموعةٍ متنوعة من الأفراد، من بينهم صانعو سياسات وأكاديميون ومفكرون؛ لاستطلاع آرائهم حول تأثير هذا الوباء من جهة علاقته بمجال اهتمامهم. وفي هذا التقرير الأسبوعي لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا مقالٌ لأليكسي كلينيكوف، خبير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الشؤون الدولية الروسي، والزائر المشارك في معهد الشرق الأوسط بالولايات المتحدة الأمريكية، يناقش فيه ما إذا كان فيروس كورونا قد يُعَيِّرُ موقفَ روسيا العالمي في أثناء الجائحة وبعدها. وفي هذا التقرير أيضاً تبرز سانام فاكيل، نائبُ المدير وكبير الباحثين في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس، المملكة المتحدة، كيف أثر فيروس كورونا على المنافسة بين الفصائل الإيرانية. وفي التقرير كذلك، يعرض كمال حسين شكري، المحامي والمستشار القانوني، وجهة النظر القانونية لأثر جائحة كورونا على العقود في المملكة.

هل ستُغيِّرُ روسيا موقفها العالمي خلال جائحة فيروس كورونا وبعدها؟

أليكسي كلينيكوف



أليكسي كلينيكوف

خبير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الشؤون الدولية الروسي، والزائر المشارك في معهد الشرق الأوسط بالولايات المتحدة الأمريكية

افتُتِحَ عام ٢٠٢٠م بانخفاضٍ تدريجي في أسعار النفط العالمية، واستمر ذلك مع تفشِّي جائحة فيروس كورونا. وقد أدَّى الوباء إلى تعقيد الوضع الذي لم يُؤثِّرُ على صحة الإنسان فحسب، بل أثار أيضاً على الاقتصاد العالمي؛ فلفيروس آتاهُ على اقتصادات الدول. ونتيجةً لذلك، يتنبأ المحللون بتوقُّعات متشائمة للنمو الاقتصادي، من المُرجَّح أن تنعكس على العلاقات الدولية. ومما لا شكَّ فيه أن هذه التداخيات الاقتصادية التي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا ستضخُّ مزيداً من الضغوط على الاقتصاد الروسي، بالنظر إلى ضَعْفِهِ على مدار السنوات الخمس الماضية. وفي الحقيقة، بدأ هذا يحدث بالفعل؛ فأسعارُ النفط أقلُّ من ٤٠,٤ دولاراً للبرميل، وهو السعر الذي ستكون ميزانيتهُ روسيا معه متوازنةً. كما أن اتفاق تحالف أوبك بلس الأخير لخفض إنتاج النفط يُقلِّل من تدفُّق العملة الأجنبية إلى البلاد؛ إذ سَخِّفُصُ موسكو إنتاجها بمقدار ٢,٥ مليون برميل يومياً. هذا، وتشعُرُ الشركات الصغيرة والمتوسطة بالفعل بضغوطٍ متزايدة، ويعاني العديدُ منها فعلياً من ضائقة شديدة؛ حتى إن بعضها توقَّف عن العمل. وفي أيامنا هذه، أصبح هذا التأثير واضحاً للعيان، ومن المستحيل التنبُّؤ بمجرى الأحداث في المستقبل.



هل ستؤثر الأزمة الاقتصادية على السياسة الخارجية الروسية؟

يرى كثيرون حالياً أن الوضع الاقتصادي الصعب سيؤثر على السياسة الخارجية الروسية؛ إذ ستمضت الدولة إلى تركيز مواردها على القضايا المحلية. قد تكون هذه هي طريقة التفكير التقليدية، لكن حالة روسيا تبدو استثنائية. على سبيل المثال، أثبتت الأزمة الاقتصادية (٢٠١٤-٢٠١٥م) أن الأمور لا تجري في روسيا على هذا المنوال دائماً. ففي ذلك الوقت، كان الركود الاقتصادي في روسيا ناتجاً - إلى حد كبير - عن انخفاض الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى عدم وجود إصلاحات اقتصادية هيكلية مقترنة بالعقوبات الدولية المتعلقة بقضية القرم. وقد قلصت هذه الأمور مجتمعة الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، وفاقمت من انخفاض الدخل، وحدثت من النمو الاقتصادي السنوي للبلد. في عام ٢٠١٥م، انكمش الاقتصاد الروسي بنسبة ٣,٢٪ وفقاً لبيانات البنك الدولي. لكن هذا لم يمنع الكرملين من شن الحملة العسكرية الجارية في سوريا، والتي ما زالت مستمرة، ومن تعزيز مواقف

روسيا في الشرق الأوسط. كما أنه لم يُغيّر موقف روسيا تجاه شبه جزيرة القرم وأوكرانيا. وعلى الرغم من تعافي النمو الاقتصادي لروسيا بعد عام ٢٠١٥م إلى حد ما، فإنه ظل منخفضاً بشكل استثنائي: ٣,٠٪ في ٢٠١٦م، و ١,٦٪ في ٢٠١٧م، و ٣,٢٪ في ٢٠١٨م، و ١,٢٪ في ٢٠١٩م. في أبريل من عامنا هذا، تتنبأ «التوقعات الاقتصادية العالمية» التي نشرها صندوق النقد الدولي بأن ينخفض النمو العالمي لعام ٢٠٢٠م إلى -٣,١٪، وأن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنسبة ٥,٥٪. فيما تشير تقديرات أخرى إلى أن الركود و/أو الانكماش يُمكن أن يتراوح بين صفر و ١٠,٠٪. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الموقف العالمي لروسيا سيتغير أو سيعاني بشكل ملحوظ.

عالم ما بعد فيروس كورونا سيكون مختلفاً تماماً:

يرى كثيرون من المراقبين أن عالم ما بعد فيروس كورونا سيكون مختلفاً تماماً، وهذا ينطبق أيضاً على السياسة العالمية. وفي واقع الأمر، فإن هناك عدة جوانب لهذا الواقع الجديد. أولاً، سيصبح أمن المواطنين وسلامتهم الشغل الشاغل للحكومات الوطنية. وقد أظهرت الأزمة الحالية بالفعل أنه حتى الديمقراطيات الليبرالية المتقدمة باتت على وشك اللجوء إلى التدابير الاستبدادية من أجل التخفيف من تأثير الوباء على مواطنيها. ومع ذلك، يمكن لهذه التدابير أن تقوّص الثقة القائمة بين المواطنين والحكومات، وأن تُحدث كذلك تحولاً في العقود الاجتماعية والتقاليد المجتمعية. وبالفعل، سرعان ما أدركت الدول المتقدمة حول العالم أن المستويات العالية من التنمية الاقتصادية لن تحميها من انتشار وباء كورونا. ومن ثم، اضطرت الحكومات إلى تطبيق قيود اجتماعية صارمة لإبطاء انتشار الفيروس. وبين عشية وضحاها أُزيلت الفوارق بين دول مختلفة؛ مثل الصين، والولايات المتحدة، والنمسا، وألمانيا، وإيران، وإيطاليا، وفرنسا، وروسيا؛ فقد لجأت الحكومات إلى طرائق متشابهة - إلى حد ما - لمواجهة الفيروس، على الرغم من أن هذه الإجراءات سلبت المواطنين - في معظم الحالات - حقوقهم الأساسية. وحتى إن اختلفت التدابير، فإنها تسببت على أي حال رد فعل شديد الاستقطاب للمجتمعات التي لا تزال تُظهر شكوكاً كبيرة حول استجابات الحكومات.

وفي مواجهة ذلك التحدي العالمي، قرّرت موسكو تعزيز نهجها التقليدي، على سبيل المثال، بالدعوة إلى إزالة العوائق الدولية؛ مثل العقوبات، أو العلاقات الثنائية الإشكالية، أو اختلافات الرأي حول قضايا بعينها، وذلك لتحقيق التعاون المتعدد الأطراف على جميع الأصعدة في هذا الوقت الحرج. ولدعم هذا الموقف، وجّهت روسيا شحنات المساعدات إلى إيطاليا، وصربيا، والولايات المتحدة، وإيران، وسوريا،

CORONAVIRUS

والجمهوريات السوفيتية السابقة. وبإيجاز، فإن موسكو أرسلت إشارة واضحة مفادها أن هذه هي الطريقة التي يجب أن تعمل بها جميع الحكومات في وقت الأزمة العالمية.

يأتي في المرتبة الثانية الجانب الاقتصادي؛ فقد أُجبر انخفاض الطلب العالمي على النفط مُوردي النفط الرئيسيين على إبرام صفقة لضمان استقرار السوق. وعلى الرغم من أن روسيا في مارس من هذا العام رفضت في البداية أن تكون طرفاً في صفقة أوبك بلس، إلا أنها غيّرت رأيها وانضمت إلى الصفقة في أبريل. ويُمكن تفسير هذا القرار على أنه إشارة إلى أن موسكو تحتاج إلى تعاون متعدد الأطراف؛ لأن الحكومة الروسية لا تمتلك الوسائل للعمل الأحادي الجانب في هذا الوقت العصيب.

وأخيراً، فإن جائحة فيروس كورونا الحالية تضع الدول والاتحادات الإقليمية ومشروعات التكامل والنظام العالمي الحالي في اختبارٍ شديد القسوة. ومن المُرجح أن تزداد الدول والهيكل الضعيفة ضعفاً؛ ما سيُجبرها على تعديل هياكلها الحكومية وتحديثها وفقاً لذلك. لقد قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مؤخراً: «إننا «بعد أن نتغلب على هذا التهديد العالمي، سيتعيّن علينا إعادة التفكير في الكثير من الأشياء المتعلقة بتشغيل المنظمات المتعددة الأطراف. وربما سيكون لدينا فهم أفضل، على سبيل المثال، لما يعتقده الأوروبيون عن الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وسيكون لدينا فهم أفضل حول الطريقة التي يجب علينا أن ننتهج بها سبل التعاون في الفضاء ما بعد السوفييتي، وأنشطة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والجمعيات الأخرى. وستكون المناقشات داخل تشكيلات، مثل مجموعة العشرين، ومجموعة (بيركس) واعدة للغاية».

لا مفرّ من التغييرات المذكورة، وسوف تُسرّع جائحة فيروس كورونا من وتيرتها. ومع ذلك، من الصعب أن نتخيّل أن روسيا ستُغيّر بشكل أساسي سياستها الخارجية وموقفها الدولي. ولكن، سيكون من المفيد في البداية مراقبة كيفية خروج الدول، بما في ذلك روسيا، من جائحة فيروس كورونا. وبناءً على هذه النتائج، يمكننا بعد ذلك التكهّن بكيفية تأثير هذا الوباء على تغيير التوجّهات والمواقف الدولية لكل دولة.

فيروس كورونا يُبرز الصراع التنافسي في إيران

سانام فاكيل



سانام فاكيل

نائب المدير وكبير الباحثين في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس، المملكة المتحدة

لقد كانت استجابة إيران لتفشي فيروس كورونا محلاً للكثير من التدقيق الدولي؛ وتعرضت إيران لانتقاداتٍ بسبب بطء استجابتها، والاستراتيجية التي انتهجتها لمواجهة تفشي الوباء، وأُتهمت كذلك بعدم الإبلاغ عن العدد الحقيقي للإصابات والوفيات. وقد ألقى عددٌ من الأحداث المتصلة بضغطٍ كبيرٍ على طهران؛ مثل التأثير الاقتصادي لحملة «الضغط الأقصى» القائمة على العقوبات الأمريكية، والاحتجاجات العامة التي شهدتها في نوفمبر الماضي ٢٠١٩م، ومصرع قاسم سليمان في يناير ٢٠٢٠م، والإسقاط المأساوي لطائرة الركاب الأوكرانية. وفي ناتج ثانوي لهذه الأحداث، لُوْحظ وجودُ تقلُّباتٍ في الدعم الشعبي، إلى جانب انخفاض مستويات الثقة الشعبية، ورأس المال الاجتماعي. وقد أثار هذا الضغط المستمر بلا شكَّ على قدرة إيران على مواجهة السريعة، وبناء استجابة سياسية فعَّالة لوقف تفشي فيروس كورونا في جميع أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، فإن مما زاد الأمر سوءاً فيما يتعلق باستجابة إيران، ديناميكيات التشرذم المتوطن التي تُعدُّ سمةً رئيسةً تفقد صنع القرار في النظام السياسي الإيراني.

فقد هيمن الصراع بين الفصائل على النظام السياسي الإيراني منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩م. وكثيراً ما يرى بعض المراقبين أن ذلك التشرذم يصرِّف الانتباه بعيداً عن السلطة الطاغية للمرشد الأعلى علي خامنئي. فالمرشد الأعلى يتمتع بالفعل بسلطة اتخاذ القرار النهائي، كما أن لديه أيضاً سلطة إجراء العديد من التعيينات السياسية المهمة. وعلى الرغم من أن خامنئي هو الحَكَم النهائي، فإنه يعتمد على بناء الإجماع بدلاً من النموذج المطلق للحُكم. وهنا تكمن أهمية السياسة الحزبية؛ فالفصائل الإيرانية تشترك في الهدف السياسي الشامل؛ المتمثل في حماية الجمهورية الإسلامية، ولكنها تختلف في الآليات السياسية لتحقيق ذلك. ولطالما دعا الإصلاحيون، وإن كان ذلك دون نجاحٍ كبير، إلى أن الجمهورية الإسلامية لن يمكنها التصدي لتحدياتها الأمنية الداخلية والخارجية إلا من خلال تحرير النظام وإصلاحه. ومع ذلك، لا تتفق الجماعات المحافظة مع هذا الرأي، وتناصر استمرارية ودعم القيم الأيديولوجية الثورية، ومن بينها استراتيجيات المقاومة الاقتصادية والإقليمية. ونتيجةً لذلك، غالباً ما يسعى المرشد الأعلى لموازنة هذه الآراء مع ميوله الأيديولوجية.

أعلنت إيران عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا قبل يومين من إجراء انتخاباتها البرلمانية في ٢١ فبراير. وفي ٢٤ فبراير، ظهر نائب وزير الصحة الإيراني إيراج حريجي - الذي تبين فيما بعد أنه مُصاب بالفيروس، شأنه في ذلك شأن العديد من السياسيين والشخصيات السياسية الإيرانية - على شاشة التلفزيون للدفاع عن إجراءات الحكومة.



ويبدو أن فيروس كورونا لا يُؤثّر على النتيجة المتوقعة بالفعل لانخفاض المشاركة العامة وفوز المرشحين المحافظين. وبعدّ الفشل في الفوز بالأغلبية في برلمان ٢٠١٦م، أو الرئاسة في ٢٠١٣ و٢٠١٧م، فإن انتصار المحافظين هذا يُعدّ انتصاراً استراتيجياً خاصاً للكتلة التي حققت مكاسب من انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي الإيراني وسط تأثير العقوبات الاقتصادية. وبالمقابل، حقّق الإصلاحيون الإيرانيون تمثيلاً بنسبة ٦,٩٪ فقط في البرلمان الجديد. ومن المتوقع كذلك أن تُنذّر هذه النتائج بفوز المحافظين في الانتخابات الرئاسية في مايو ٢٠٢١م.

كان التشاحن بين الفصائل واضحاً؛ فقد واصلت الجماعات المتنازعة هذا الاقتتال السياسي بينما كانت تتجادب فيما بينها بخصوص الاستجابة لتداعيات فيروس كورونا. فروحاني، بوصفه رئيساً للمهمة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا، يرى أن الإغلاق الكامل للاقتصاد الإيراني سيكون مستحيلاً؛ لأنه يتعرض بالفعل لضغوط كبيرة جزاء العقوبات. وقد شهد الاقتصاد الإيراني انكماشاً بنسبة ٩,٥٪ في عام ٢٠١٩م، ومن المُتوقّع أن يزداد الوضع سوءاً في العام الحالي. ومع ذلك، حدّت الحكومة من حركة السفر طوال عطلات رأس السنة الجديدة في إيران بأكملها، وأغلقت مواقع الحج (بعد وقوع بعض المشاحنات)، وعطلت كذلك البرلمان الإيراني، وألغت أيضاً صلاة الجمعة، وأغلقت المدارس والجامعات، وأصدرت قراراً مدرّساً لإعادة فتح الأعمال التجارية. ولكونها غير قادرة على الوصول إلى احتياطاتها الأجنبية بسبب

العقوبات، تقدمت حكومة روحاني بطلب للحصول على قرض بقيمة ٥ مليارات دولار من صندوق النقد الدولي. وفي ٤ أبريل، تلقى روحاني مباركة المرشد الأعلى لسحب مليار دولار من صندوق التنمية الوطني الإيراني؛ ليُوَزَّعها على هيئة قروضٍ وائتماناتٍ لـ ٢٣ مليون أسرة، وزيادة في رواتب موظفي القطاع العام بنسبة ١٥٪.

وعلى النقيض من ذلك، حوّل المرشد الأعلى، في خطابه السنوي للعام الجديد، دقّة الأزمة، ملقياً باللوم على الولايات المتحدة، متهماً إياها بنشر الفيروس في شكل من أشكال الإرهاب البيولوجي. وكُلّف رئيس أركان الجيش الإيراني اللواء محمد باقري ببناء المستشفيات، ومُنح الحرس الثوري سلطة إخلاء الشوارع. وأعلن كذلك عن تلقي المساعدات من العديد من الوكالات شبه الحكومية الإيرانية. وفي الاحتفال بيوم الجيش الإيراني السنوي، بدلاً من الإشادة بالقدرات العسكرية للجيش، أُشيدَ بالإنجازات التي حققتها في أثناء الأزمة؛ مثل توفير المعدات الطبية، وبناء المستشفيات لمكافحة الفيروس، بينما أعلن الحرس الثوري الإيراني أيضاً أنه طوّر جهازاً قادراً على الكشف عن فيروس كورونا. وزعمت «قوات تعبئة الفقراء والمستضعفين» (الباسيج) أنها أنتجت ٤٠ مليون قناع. لكنّ قضية المجموعة الطبية الفرنسية «أطباء بلا حدود»، التي طردت مؤخراً بعد أن استقبلتها إدارة روحاني، تُسلّط الضوء على استمرار الشك المتشدد في المجموعات الدولية.

وفي الوقت نفسه، أضرت اتهامات بسوء الإدارة والترئيب والفساد بالمحافظين والإصلاحيين على السواء. فقد كشف اختفاء ٨,٤ مليار دولار من ميزانية ٢٠١٨م، والفساد داخل وزارة الصحة، حيث أدار الحرس الثوري الإيراني عدّة عقود، ضعف كلٍّ منهما رواياته التنافسية للنيل من الآخر. وفي الوقت الذي يتنافس فيه الطرفان على الشرعية السياسية والشعبية، يُسلّط هذا الاقتتال الضوء في النهاية على تحديات الحكم المستمرة في إيران. ومن المرجح أن تتفاقم هذه المنافسة في الأشهر المقبلة، بعد أن تتضح الآثار الاقتصادية الوخيمة لفيروس كورونا، ومع احتمال ظهور موجاتٍ جديدة من العدوى.

أثر جائحة كورونا على العقود: وجهة نظر قانونية

كمال حسين شكري



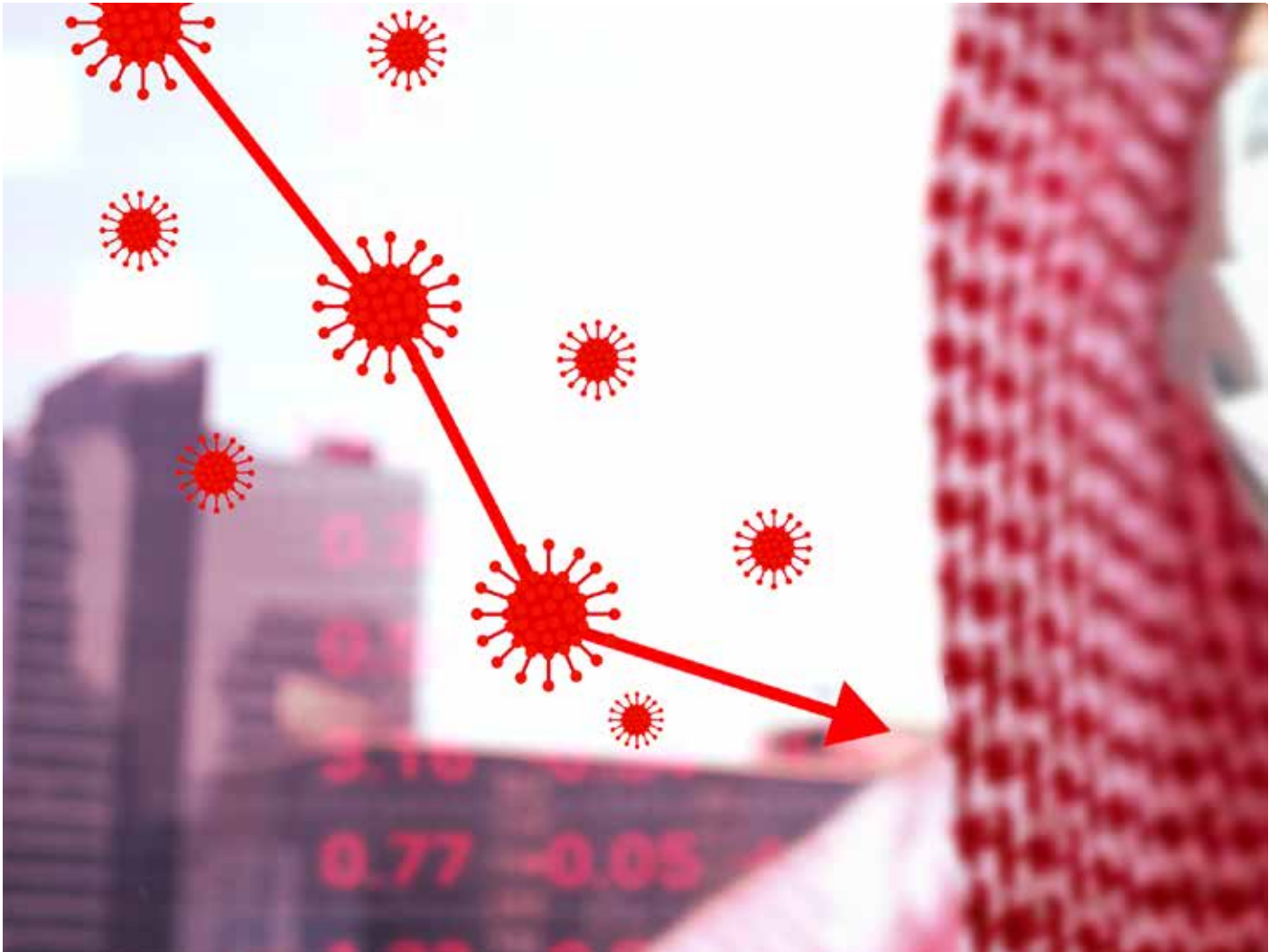
كمال حسين شكري

محام ومستشار قانوني

تعرضت المملكة العربية السعودية - والعالم أجمع - لأزمةٍ تمثلت في انتشار فيروس كورونا، وقد توقفت بسببها جميع مظاهر الحياة الطبيعية؛ كما توقفت - تبعاً - أغلب المعاملات المالية والتجارية والصناعية؛ ما كان له أثر مباشر على الجوانب الصحية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية والحقوقية، امتد إلى مصادر الدخل للدول والأفراد، وحثت الحكومات على التدخل لمواجهة الأمر واتخاذ التدابير اللازمة للحماية. وقد سارعت المملكة إلى تشكيل لجنة عليا مختصة، وتفويضها بما يجب اتباعه لحماية المواطنين والمقيمين من تداعيات الأزمة الناشئة. أما الوضع الشرعي والقانوني لهذه التداعيات؛ فقد تصدى له عدد من رجال الفقه والمستشارين القانونيين بغية تكييفه بين كونه جائحةً أدت إلى حدوث ظروف استثنائية طارئة، أو حادثاً فجائياً، أو قوة قاهرة، وأثر ذلك على العلاقة بين الأطراف المتعاقدة في أنواع العقود المختلفة كافة وآلية تنظيمها.

فالعقود يُفترض فيها شرطٌ ضمنيّ، هو أنّ الظروف الاقتصادية التي انعقدت في ظلها تبقى كما هي عند تنفيذها ولا يطرأ عليه تعيُّرٌ جوهريّ، فإذا تغيرت بحيث يصبح تنفيذ العقد جائراً بالنسبة لأحد المتعاقدين؛ وجب تعديل العقد وإعادة التوازن المالي إليه ليزول الحيف الناشئ عن التعيُّر المفاجئ في الظروف الاقتصادية.

هذه الاجتهادات القانونية تتعامل مع واقعٍ آتٍ طارئ، وقد تصدت له المملكة باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة آثاره على الالتزامات كافة، مع الوضع في الاعتبار رضائية العقود بمختلف أنواعها، وإذا لم يتحقق التراضي؛ فيكون للقضاء الكلمة الفاصلة بما يحفظ حقوق الطرفين؛ وازعاً في حسابانه الظروف غير المتوقعة التي أثرت على تنفيذها. وهناك دراسة أعدها د. أحمد بن محمد الجوفان عن إدارة الأزمة في المرافق القضائية توضح كيفية تعامل المعنيين مع هذه الأزمة وفق خطة عمل وإجراءات تنفيذية مؤقتة للنظر في الدعاوى الناشئة، وبالتنسيق بين الأجهزة القضائية والمحامين. كما أن بعض الجهات طرحت اجتهادات في تعريف القوة القاهرة والحادث الفجائي والظروف الطارئة الناجمة عن هذه الجائحة، والتكييف القانوني للأزمة وتداعياتها. ومن هؤلاء: شبكة المحامين العرب، التي أصدرت ملفاً عن تشريعات كورونا مدعوماً بالأحكام القضائية في المملكة وبعض دول مجلس التعاون، والأردن، ومصر، وتونس، والجزائر. كما أورد مجلس الغرف السعودية عدداً من المبادرات الحكومية لتخفيف الأثر المالي والاقتصادي على القطاع الخاص، بالإضافة إلى أهم الإجراءات التي اتخذتها المملكة لتخفيف الآثار المالية على قطاع



المقاولات. ومن أهم هذه الإجراءات، ما أكدته وزارة المالية من اعتبار التأخير في العقود نتيجة جائحة كورونا داخلياً ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة (٧٤) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية التي أتاحت للجهة الحكومية تمديد العقد في حالات محددة، منها: «إذا كان التأخير يعود إلى الجهة الحكومية، أو ظروف طارئة، تأخر المتعاقد معه عن تنفيذ العقد لأسباب خارجة عن إرادته. إذا صدر أمر من الجهة الحكومية بإيقاف الأعمال أو بعضها لأسباب لا تعود إلى المتعاقد معه».

وباعتبار أن الجائحة (Pandemic)، هي وباء ينتشر بين البشر على نطاق متسع يتجاوز الحدود الدولية، ولأنها من الظروف الطارئة، فهي تتفق مع القوة القاهرة في أن كليهما حادث لا يمكن توقعه، مع الفارق في أن القوة القاهرة يستحيل دفعها مطلقاً، والحادث الفجائي غير مستحيل الدفع، ما يعني أن القوة القاهرة يكون الالتزام بالعقود فيها مستحيلاً، أما الحادث الفجائي فيكون الالتزام فيه مرهقاً ومؤجلاً. وبالنظر في التكيف القانوني لهذه الجائحة في مختلف العقود؛ نقول: إنه لا يمكن تطبيق تكيف قانوني معين على العقود كافة جملة واحدة؛ بل ينظر القضاء في كل دعوى على حدة، وهو أمر خاضع لما تصدره الدولة من تعليمات تتعلق بممارسة أنشطة معينة أو إيقاف أخرى، وحظر فئات، أو استثناء أخرى.

ونخلص مما تقدم إلى أن الأصل في تنفيذ العقود المختلفة، هو التراضي بين أطرافها، والالتزام بالقوانين في شأنها؛ فمن الصعوبة وضع رأي قانوني موحد يشمل العقود جميعها لاختلاف نسبة الضرر الحادث من عقد لآخر؛ إذ لا بد من معرفة مقدار الضرر الواقع في كل عقد على حدة حتى يمكن بناء الحكم الشرعي والقانوني الواجب؛ سواء بفسخ العقد، أو جبره بإعادة التوازن المالي إليه.